دور معاجم الأبنيّة في تعليم النّاشئة اللغة العربيّة الفُصحى
-أبنيّة الأفعال من كتاب "الفصيح" لأبي العبّاس ثعلب أنموذجًا-

The role of building dictionaries in teaching young people classical Arabic
-The verb buildings from Abou Al- Abbas' book "Al-Fassih" are a model fox-

أ. مكي عبد الله♥
المشرف: أ. مطهري صفيّة

تاريخ الاستلام: 18-01-2022 تاريخ القبــول: 20-03-2022

ملخّص: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أهميّة ودور معاجم الأبنيّة في ضبط الألفاظ العربيّة، وفق الأداء اللغوي العالي (الفصيح)، من خلال رصد الضّوابط اللّغويّة التي اكتشفها علماء اللّغة، وكانت إحدى بواعث ظهور هذا النّوع من التّأليف المُعجمي (مَعاجِم الأبنيّة)، ولمّا كان الكشف عن تلك الأهميّة يُلزِم النّظر في المُعجَم ووصفه وصفًا دقيقًا، كان لابدّ من إحصاء جزء من معجم فريدٍ لاقى شُهرة وانتشارا واسعين في عصره وفي العصور اللّاحقة، وهو (كتاب الفصيح لثعلب)، كل ذلك في محاولة للوقوف على أمثلة تطبيقيّة؛ تُبرِز العلاقة القائمة بين البِنيّة الصّرفيّة باعتبارها العلامة الصّوريّة والشّكليّة للّفظ الفَصيح، وبين دلالاتها المُختلفة باعتبارها قرينة مُحدِّدة ومُوجِّهة لتلك الصّورة النّطقيّة السّمعيّة، وقد أفضت عمليات الإحصاء والتّصنيف والملاحظة إلى رصد وسائل تعليميّة وتلقينيّة تطبيقيّة تُساعد على نقل الوجه الصّحيح والسّليم لألفاظ اللّغة العربيّة، وتشكّل رافدا مُسهِما في تحقيق الملكة

♥جامعة وهران01 أحمد بن بلة، الجزائر، البريد الإلكتروني: mekkiuniver@hotmail.fr (المؤلّف المرسل).

اللّسانيّة العاليّة عند متعلّم اللّغة والنّاطق بها، وقد انحصرت تلك الوسائل في شقين أساسيين: الضّبط الشّكلي والضّبط الدّلالي.

كلمات مفتاحيّة: معجم؛ بنيّة؛ الشّكل؛ الدّلالة؛ الوظيفة.

Abstract: This research aims to reveal the importance and role of building dictionaries in controlling Arabic words, according to the high linguistic performance (eloquent), by monitoring the linguistic controls discovered by linguists. For this importance, it is necessary to look at the dictionary and describe it accurately. It was necessary to count part of a unique dictionary that gained widespread popularity in its time and in subsequent ages, It is (The Eloquent Book of a Fox), all in an attempt to find practical examples that highlight the relationship between the morphological structure as the formal sign of the eloquent pronunciation, and its various connotations as a specific and guiding presumption of that audio-speech picture. An educational and applied indoctrination that helps to convey the correct and sound face of the Arabic language, and constitutes a tributary contributing to the achievement of the high linguistic faculty of the learner and the speaker of the language.

Keywords: lexicon; structure; form; signification; function.

1. مقدّمة: إنّ اللغة تشكّل عنصرا أساسيا من عناصر التّواصل الإنساني، بل هي أكثر تلك العناصر تأثيرا بالرّغم ممّا تحمله من قواعد ونظم شديدة التّعقيد؛ بسبب تأثرها بكل معطيات مقام التّواصل سواء أكانت لغويّة أم غير لغويّة، وهذا ما يجعل اللغة شبيهة بالكائن الحي الذّي يتفاعل مع بيئته ويتطور باختلاف الأزمنة والعصور ويتأثر بكل ما يحيط به فلا يثبت على حال واحدة، الأمر الذّي دفع اللغويين في كل العصور إلى رصد تلك التّغيرات ودراستها من جوانب مختلفة، لا من جهة التّتبع والاستقراء والوصف فقط؛ بل تعدى الأمر إلى إطلاق الأحكام ومحاولة التّمييز بين مظاهر مختلفة للأداءات اللغويّة في أثناء التّواصل، ولم تهدف تلك البحوث إلى

دراسة اللغة بوصفها وسيلة فحسب، وإنّما قصدت كذلك إلى إيجاد سبل وآليات تُسهّل نقلها من جيل إلى جيل آخر، وتيسِّر إبلاغ أوجهها ولهجاتها المتنوعة.

وقد أسهمت تلك البحوث أيضًا في نقل اللغة وتعليمها مع التّنبيه على ما لحقها من تغيير مسّ كثيرا من مستوياتها المختلفة، سواء تعلّق الشّأن بأصواتها أم بصرفها أم بنحوها أم بدلالات ألفاظها، ولم يخل مستوى من المستويات السّابقة من مؤلّفات عُنِيت برصد التّطورات اللغويّة التي لحقته بمرور العصور. وقد اعتنى بعض المؤلّفين بصوتها فألّفوا في مخارج الحروف وصفاتها وما لحقها من تغيير طرأ على كثير من أجراس أصواتها؛ فظهرت مُصنَّفات في الفرق بين الضّاد والظّاء مثلاً، وأخرى في اللهجات وما شابهها، كما صنَّف آخرون في الصّيغ الصّرفيّة وما أحدثته السّنين وتعدّد اللهجات واللغات من تغيير مسّ أبنيّة الألفاظ، واهتم آخرون بالتّأليف في النّحو وهكذا، حتى صارت تلك المصنّفات نَمَطا تأليفيا وتثقيفيا يشكّل اتجاها تعليميا قائما بذاته، أطلق عليه كُتب (التّصحيح اللّغوي)، غير أنّ هذا التّصنيف في هذا الشّأن لم يكن على سمت ومنوال واحد، بسبب تمايز علوم اللغة وخصوصيات كل فنّ من فنونها.

ويهدف هذا البحث إلى التّركيز على الجوانب التّعليميّة التي تتعلّق بالمسائل الصّرفيّة؛ التي اعتنى بالتّأليف فيها جمع من علماء اللغة قديما وحديثا، قاصدين رصد التّغييرات التي أثّرت على البِنى الصّرفيّة مُغيِّرة أصلها اللغوي، ومُحاولين وضع أنماط مختلفة وآليات تعليميّة منضبطة تسمح بتعليم هذا المستوى اللغوي المهم وحِفظه من التّبديل، واللّحن الذّي صار ظاهرة عامة في كل عَصر ومصر.

وقد حاولنا في هذا البحث المختصر التّركيز على القواعد العامّة التي حاول أصحاب معاجم الأبنيّة الاحتكام إليها في ضبط المادة اللغويّة وحفظها من التّصحيف بسبب الائتلاف والاختلاف، وتسهيل فهم المعاني وتقريبها من خلال ربط المعنى العرفي بدلالة البنيّة الصّرفيّة، وذلك وفق منهج إحصائي بحيث حاولنا حصر جميع المواد المقصودة وصنّفناها باعتبار أنواعها الصّرفيّة المعروفة، ثم اعتمدنا الوصف سبيلا لرصد تلك الضّوابط الصّرفيّة وجمعها تحت الأبواب الخاصّة بها.

1-معاجم الأبنيّة: أصبح لفظ (المعجم) اسما خاصًّا للكتب التي تعنى بجمع وتصنيف مواد اللغة وشرح معانيها المختلفة، "ففيه عنصران أساسيان أوّلهما الكلمة وثانيهما المعنى"[1]، وقد صار التّأليف المعجميّ صناعة قائمة بذاتها لها اتجاهات متنوّعة من لدن معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي وصولا إلى معاجم المحدثين، ولم تكن تلك المعاجم على منهج واحد وطريقة فريدة إذ حاول المصنفون ابتكار سبل تسهل الاستفادة من معاجمهم من جهة، ومراعاة بعض أسرار اللسان العربي وخصائصه الأساسيّة من جهة ثانيّة، وكذا تحقيق الهدف من وراء تأليفهم – فبعضهم حاول الاستيعاب وآخرون الاختصار، وبعض ثالثٌ التّقيّد بمجال معيّن- من جهة ثالثّة، وقد تنوّعت المعاجم للاعتبارات السّابقة الذّكر، ولاعتبارات أخرى أهمّها النّظر في جهة ماهيّة الموادّ المجموعة يرى معاجم شامِلة وأخرى نوعيّة، فمن الأوّل مثلا جمهرة اللغة لابن دريد (ت321هـ)، ومن الثّاني مثلا المقصور والممدود لأبي علي القالي (ت356هـ)، وهذه الأخيرة تختصّ في نوع من أنواع الجمع إمّا على حسب جنس المادة أو نوعها باعتبار نهايتها أو بنائها وهو موضوع بحثنا هذا.

ولم تكن معاجم الأبنيّة على نسق تأليفي واحد[2]، كحال المعاجم العربيّة في أوّل ظهورها، ولكنّها اتفقت في وصف جامع؛ وهو تتبع الألفاظ التي تنتمي إلى بِناء واحد أو أبنيّة مختلفة، مع محاولة تبيان معانيها ورصد اختلافاتها، وقد ظهر البحث في هذا النّوع من المعاجم بمظهرين بارزين؛ أحدهما: تخصيص أبواب خاصة بالأبنيّة ضمن كتب اللّغة العامّة، والثّاني: تأليف معاجم الأبنيّة النّوعيّة، وهي التي اختصّت بجمع الألفاظ المُنضويّة تحت بناء واحد.

وإذا راجعنا مؤلّفات المظهر الأوّل، فإنّنا نجدها اتخذت أشكالا مُتعدِّدة، فمنها ما يهتمّ بذكر ألفاظ البناء التي يقع الاشتباه فيها ويدع ما عَداها، ومنها ما يهتمّ بذكر الأبنيّة التي تعدَّد ضبطُها، ومنها ما يتعرّض لبعض الأبنيّة -بدون ضابِطٍ-ويذكر ألفاظها، ومنها ما يهتمّ بذكر الأبنيّة النّادرة، ومُعظمها وجَّه أكبر عنايته لصِيغتين من صيغ الأفعال هما (فَعَلَ وأَفْعَلَ)، وقد حظِيت هاتان الصّيغتان باهتمام اللّغويّين جميعًا.

وأمّا المَظهر الثّاني فقد تميّزت مُصنّفاته هي الأخرى بأشكالٍ مُختلِفة، بين مَنِ اهتمّ بأبنيّة الأسماء، وبين مَنِ اهتمّ بأبنيّة الأفعال، وبين مَنِ اهتمّ بأبنيّة المَصادر وبين مَنِ اهتمّ بأبنيّة المَقصُور والمَمْدُود.

وارتباط مَتْنُ اللغة بِصَرْفِها منطِقيٌّ؛ إذ لكلّ لفظةٍ بِناءٌ خاصّ بها، ولمّا كان موضوع متن اللغة هو دراسةُ دلالة المفردات وأصولِها، كان اتخاذ البِنيّة الصّرفيّة أساساً لذلك مَنهجا مَقبولا ومَسلكا مَحموداً، يُسهِّل على النّاظر في المعجم بُغيتَه ومَطلبه، ويُبعِده عن التّصحيف والتّحريف في اللفظ، ويُمكّنُه من القياس وإلحاق النّظير بنظيره، كما يُسهِّل عليه الوقوف على الوظائف النّحويّة كالتّعديّة والقُصور والوقوفَ على الوظائف الصّرفيّة كمعرفة المُشتقّ والجامد، وغير ذلك ممّا يختصُّ ببعض الأبنيّة دون غيرها، كالتّضعيف والهمز والاعتلال، ومن مَحاسِن هذا النّوع من التّصنيف أيضا الوقوف على اللّهجات المختلفة المتصلة ببناء الألفاظ، وتقديم بعضها على بعض؛ من حيث الفصاحة وحسن التّركيب.

وكان الغرض من ابتكار هذا المنهج الفريد في بحث معاني الألفاظ؛ –إضافة إلى ما رامه النّحاة الأوائل من حصر الأبنيّة العربيّة حفظا لها من الضّياع، وحماية للّسان العربي من التّحريف والتّصحيف، وما يتبع ذلك من الغُموض والخلط في المعاني– هو تسهيل العلوم اللّغويّة العربيّة على طالِبها حِفظا وفَهما، وهذا الهدف كان دافعا أساسيا إلى التّفكير في تطوير طُرق التّصنيف، والتّنويع في مناهجها، وتكثير المؤلّفات التي أثْرَت المكتبة العربيّة؛ إذ لا يُمكِن إغفال أنّ هؤلاء المؤلّفين كانوا مُؤدِّبين لأبناء الخلفاء والأمراء والوُجهاء في الدّور والقُصور، ومُدرِّسين للعلوم في المساجد المعمورة والمَدارس لعامّة النّاس، وفي ذلك السّياق التّاريخي ظهرت المُتُون والمَنظومات المُختصَرة، في كثيرٍ من الفُنون العربيّة ومنها فنُّ الصّرف، الأمر الذّي يجعلُنا نَلمحُ علاقةً أُخرى بين دراسة البِنيّة، وبين كيفيّة تدريسها، وهو سلوك المصنِّفين مَسلكاً تعليميا وظيفيّا، يجمع بين تعليم متن اللغة وأبنيّة مفرداتها مع التّنبيه إلى وظائفها المُختلِفة، ومن تلك المؤلّفات ما نُحاول توضيحه في هذا البحث المختصر، وهو كتاب (الفصيح) لأبي العبّاس ثعلب.

2-كتاب (الفصيح) لأبي العبّاس ثعلب: يُعدّ أبو العباس أحمد بن يحي الشّيْبَاني المعروف بثَعْلَب (200هـ-291هـ)، من أئمة اللغة والنّحو الكوفيين الذّين "شهد لهم القدماء بأنّه كان من معرفته ومعرفة آراء إمامَيْه الكِسائي والفَرّاء، ما ليس لأحد من مُعاصِريه ولا مِمَّن خَلَفهم"[3]، وقد أظهر مذهبه الكوفي في مجالسّه التي التّزَم فيها بالمُصطَلح الكوفي، وأصوله في الاستدلال، والتّوسع في الرّواية والاستشهاد، ولعلّ أهمّ كتُب (ثعلب) وأكثرها شُهرةً وانتشاراً؛ هو كتاب (الفصيح) الذّي دارت حوله حركةٌ لغويّة وتأليفيّة واسعة[4]، ولعلّ مَردَّ ذلك إلى كون ذلك المصنَّف يُعدُّ كتاباً موجَّهاً إلى المُتأدِّبِين في بداية طلبهم، بمعنى أنّه كتاب تعليمي يحترم المنهج المطلوب في التّأصيل العلمي للمتعلّمين، من خلال أبواب مرتّبة وجامعة.

والنّاظر في هذا المُصنَّف المُختصر، يرى اعتماد مؤلّفه على البِنيّة الصّرفيّة في تبويبه وترتيب مادّته اللّغويّة، وهو على غِرار مَعاجم الأبنيّة؛ فقد اهتمّ بجمع الألفاظ الكثيرة تحت البِناء الواحد، مع ذكر المعاني المُؤتَلِفة تارة، والمعاني المُختلِفة تارة أخرى، غير أنّه لم يستوعِب ولم يقصد إلى الاستقصاء في الجمع، لأنّ غرضه من التّأليف كان التّـوجه إلى المُبتدِئين في الطّلب بضوابطَ وقواعدَ عامّة، ولكنّه قد جمع مع ذلك كلّ خصائص مَعاجِم الأبنيّة، ولذلك سلكناه في هذا النّوع من المصنّفات وعددناه مثالا من أمثلتها، واتّخذناه نموذجا ومدوّنةً للتّطبيق.

ومِن مزايا هذا المصنّف بالإضافة إلى حجمه الصّغير المُناسب للحِفظ هو اعتناءُ مؤلّفه بجمع كثير من أبنيّة الأفعال والأسماء، ورغم أنّ (ثعلب) لم يَقصِد الاستقصاء في الجمع التّزاما منه بخُطّة الكتاب القائمة على "اختيار فصيح الكلام مِمَّا يجري في كلام النّاس وكتبِهم"[5]، واكتفاء بالاختصار في التّـأليف دون "التّـوسعة واللّغات وغريب الكلام"[6]، تَسْهيلاً للحِفظ، إلاّ أنّ أبواب الأفعال على قِلّة عددها قد شملت التّقسيمات الصّرفيّة للفِعل؛ من حيث استيفاءُ الصّحيح والمُعتّل، وأبنيّة المُجرّد وبعض أبنيّة المَزيد، وأزمنة الفِعل (الماضي والمضارع والأمر)، والجامد والمُتصرّف والمُتعدّي واللازم، والمَبني للمَفعُول، ومَسألةُ الإسناد إلى الضّمائر.

وفي باب الأسماء قد اشتَمل على كثيرٍ من مباحثه، من قبيل الجامد والمُشتق وقد ذكر من المُشتقّات (المصدر، واسم الفاعل، والصّفة المُشبهة، وصيغ المُبالغة واسم

الآلة وغيرها)، كما اهتمّ بالعدد (الإفراد والتّثنيّة والجمع)، وبالجنس (المُذكّر والمُؤنّث)، وبالنّسبة وغيرها.

وأهمّ ما جعلنا نتّخذ من هذا المُصنَّف مُدوّنة للتطبيق؛ إمكانيّة عدِّه أيضا في كتب (التّصحيح اللغوي) التي تُعنى بالتّفريق بين الوضع الأصلي للُّغة، وبين استعمالها في الواقع، كما تُميِّز في الاستعمال؛ بين الاستعمال العالي (المثالي/الفصيح)، وبين الاستعمال العادي (العامي/غير الفصيح)، ولذلك وجدناه مُناسِبا لإقامة دراسة ذات (منحى وظيفي تداولي)، تهتم بدراسة البِنى اللغويّة، وتقوم على استنباط الضّوابط التي تُسهِّل فهم العلاقة بين شكل البِنيّة الصّرفيّة وبين وظائفها المُختلِفة، ولا ريب أنّ اتساع الأمثلة التي ساقها المُصنِّف للاستعمالين الفصيح والعامّي، وشموله لكثيرٍ من الأبواب الصّرفيّة، يدفع الدّارس إلى الاعتقاد أنّ كتاب (الفصيح) يحمل قيمةً علميّة عاليّة في الدّراسات العلميّة.

-3باب الأفعال:

3-1-تمهيد: إذا نظرنا في كتاب (الفصيح) نجد أنّ أبا العبّاس ثعلب قد خصّص تسعة أبوابٍ كاملة لأبنيّة الأفعال، تحت مُسمّى (فَعَلَ وأَفْعَلْتُ)، كحال اللّغويين الذّين أَلَّفُوا على منهج فصيحه، وقد استوعب الكتاب عدة أبنيّة الأفعال الموزّعة على الأبواب الصّرفيّة السّتة المعروفة، على تفاوت بينها، وقد خصّص بابا للمبني للمفعول، وبابا آخر للمُتعدّي بحروف الجرّ، وبابا للمَهموز كذلك.

ومِن أجل تسهيل عرض المادّة سنحاول وضع إحصائيّة تُميِّز بين الأوزان المقصودة باعتبار الزّاويّة المراد التّركيز عليها، ونقول إنّ عدّة ما ذكره (ثعلب) من الأفعال في أبوابها الخاصّة بها هي: سبعة ومائتا فعل، دون احتساب:

-المُكرّر من الأفعال؛

-ودون احتساب المُشترك بين أكثر من باب (مثل نَمَى يَنْمِي من الباب الثّاني/ ونَمَى يَنْمُو من الباب الأول)؛

-ودون احتساب المزيد الذّي يذكره (ثعلب) استطراداً (مثل: شَرَقَ أَشْرَقَ)؛

-ودون احتساب ما اختلف معناه لاختلاف عِلَّته، (مثل: لَهِيَ بالياء/ لَهُوَ بالواو)؛

-ودون احتساب ما ذكره من أفعال في باب المَصادر، والمقدّر عددها بأربعة وثلاثين فعلا.

وللتّفصيل أكثر نسوق تلك الأفعال موزّعة على أبوابها كما جاءت في (الفصيح) من خلال الجدول الآتي:

الباب	عدد الأفعال المذكورة
باب فَعَلْتُ بفتح العين	42
باب فَعِلْتُ بكسر العين	32
باب فَعَلَ بغير الألف	39
فُعِل بضم الفاء	33
فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى	18
فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باختلاف المعنى	50
أَفْعَلَ	19
ما يُقال بحروف الخفض	11
ما يُهمَز من الفعل	17
من المَصادر	34

الجدول رقم1: عدد أبنيّة الأفعال المذكورة حسب أبواب كتاب (الفصيح)

ورغم أنّ (ثعلب) لم يَقصِد الاستقصاء في جمع الأفعال؛ التّزاما بخُطّة الكتاب القائمة على الاختصار إلّا أنّ تلك الأفعال -على قِلّة عددها-قد شملت التّقسيمات الصّرفيّة للفعل، من حيث اشتمالها على:

-الصّحيح والمعتل؛

-أبنيّة المُجرّد؛

-بعض أبنيّة المزيد؛

-الماضي والمضارع والأمر؛

-الجامد والمُتصرِّف؛

-المُتعدِّي واللّازم؛

-المَبني للمفعول؛

-الإسناد للضّمائر.

3-2-الضّوابط الصّرفيّة في باب الأفعال: بالرّغم أنّ (الفصيح) كتابٌ مُختصر مُوجّهٌ للنّاشئة، ومُريدي تعلُّم مَتْن اللغة العربيّة، والفصيحِ من ألفاظها الأكثر

استعمالا، فقد ألّفه (ثعلب) وفق منهج وظيفيٍّ دلاليٍّ قائمٍ على الجمع بين سلامة البِنيّة، وبين دلالاتها المُختلفة، وخطّة تعليميّة تطبيقيّة تضبط المادة اللغويّة إفرادا وتقدّمها في صورة تطبيقيّة تراعي تطوير كفاءة المتعلّم من خلال تقديمها في شكل أمثلة مُيسَّرة من الكلام العادي تارة، كما قال في شرحه لمادّة (زَكَنَ): (وزَكِنْتُ منك كذا وكذا أَزْكَنُ: أي عَلِمْتُ، ويُنشَد هذا البيتُ: وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهُمْ أَبَدَا * زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِم مِثْلَ الذّي زَكِنُوا)[7].

3-2-1-الضّابط الشّكلي: نقصد في هذا العنوان الوقوف على الضّوابط التي تتعلق بشكل المادة اللغويّة أو بالأحرى بِنيّة الكلمة من حيث شكلها وكيفيّة نطقها ورسمها على الوجه الفصيح في اللّسان العربي كما يأتي:

-عمد صاحب (الفصيح) -كعادة المُعجمِيّين-إلى ضبط الفِعل بالحركات وحدها تارةً، كقوله: "فَسَدَ الشّيْءُ يَفْسُدُ"[8]، وقد يُرفِق ذلك بالتّنبيه من خلال الضّبط بالشّكل والحُروف تارةً أخرى، كقوله: "وهو الشّمع والشّعر والنّهر، وإن شئت أسكنت ثانيه"[9] والجمع بين الضّبط بالشّكل والضّبط بالحروف أسلم الطّرق في التّلقين لبعده عن الخطإ والتّحريف في النّسخ والنّقل والإملاء، ولذلك علاقة ظاهرة بالبِنيّة الصّرفيّة.

-رَبط أصل الفعل بتصاريفه غالباً؛ إذ نَجدُه يربِط بين ماضي الفِعل ومُضارعه فيقول مثلا: "قَضِمَت الدّابةُ شعيرَها، بِكَسْر ثانيه تَقْضَم، وكذلك بَلِعْتُ الشّيْءَ أَبْلَعُهُ"[10]، وفي ذلك تعليم تطبيقي وضبط للبنيّة الفعليّة وفيه ضمان لسلامة البنيّة من التّحريف في أثناء تصريف الفعل في أزمنته المختلفة.

-يُبيّن إذا كان الفعل الواحد يأتي من بابين صرفيين مختلفين؛ لاختلاف حركة عينه، مثل قوله: "أَجَنَ الماء يأجِن ويأجُن..."[11]، وفي ذلك إيضاح وتبيين لقدرة مادة الفعل أخذ أشكال بنويّة متعدّدة حتى يعرف الصّحيح من الخطأ.

-يذكر أحيانا اشتقاقات البنيّة الصّرفيّة الفعليّة؛ إذْ يذكر منها اسم الفاعل أو المَصدر، مثل قوله: "كَسَبَ المالَ يَكْسِبُهُ وهو الكَسْبُ"[12]، ومثل وقوله: "بَرِرْتُ والدّي أَبَرُّهُ، ورجلٌ بَارٌّ وبَرٌّ"[13]، ولا يخفى ما في ذلك من وظائف تطبيقيّة تعلم المبتدئ في هذا الفنّ كيفيّة الانتقال بين المواد اللغويّة باستعمال البنيّة الصّرفيّة.

-يُنبِّه على الجامد من البنى والصّيغ الفعليّة، مثل قوله: "وعَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ ولا يُقال مِنه: يَفْعَلُ ولا فَاعِلُ"[14]، وفي ذلك ربط تعليمي وظيفي بين معنى الوظيفة الصّرفيّة (الجمود مثلا) وبين معانيها التّطبيقيّة (عدم قدرة البنيّة على التّوليد والاشتقاق).

3-2-2-الضّابِط الدّلالي: ونقصد هنا الاعتماد على الدّلالة والمعنى العُرفي في ضبط الباب الصّرفي للفعل، إذ لا تخفى على الباحث في الصّرف العربي تلك العلاقة بين البِنيّة الصّرفيّة وبين ما تؤدّيه من معان تختلف باختلاف البِناء ذاته، وقد حاول الصّرفيون العرب منذ أمدٍ بعيد الوقوف على الدّلالات المُختلفة لأبنيّة الأفعال باعتبار أنواع الفعل (المجرد والمزيد، المتعدي واللازم، الصّحيح والمهموز والمعتل...)، وقد تعلّقت تلك الدّلالات بالمعاني المعجميّة المُختلفة، ولابأس هنا أنْ ننقل كلام (تمّام حسّان)، وهو قوله: "الصّيغة بالنّسبة للمورفيم علامة، وبالنّسبة إلى أمثلتها المُختلفة ميزانٌ صرفيٌّ، فلها هذان النّوعان من التّسميّة، وهي بالاعتبار الثّاني مُلخَّصٌ شَكليٌّ لطائفةٍ من الكلمات، تقِف منها مَوقِف العُنوان من التّفصيل الذّي تحته، ثم إنّها باعتبارها علامة لابدّ لها من أنْ تدُلّ على معنىً خاصّ هو معنى المورفيم، غير أنّ هناك فرقاً بين معنى العلامة الصّرفيّة التي هي الصّيغة، وبين معنى الكلمة التي هي المِثال؛ فالمعنى الأول وظيفي، والثّاني مُعجمي..."[15]، ويقصد بالمعنى الوظيفي كون الصّيغة (فَعَل) مثلا علامة على باب صرفي من أبواب الفعل ، قادرة على حمل دلالات وظيفيّة معيّنة كالتّجرّد واللزوم أو التّعدي وما شابه وبالمعنى العرفي دلالة الموزون (ضَرَب) على معنى معجمي خاصّ معروف بين متكلّمي اللغة العربيّة.

وكلام (تمّام) السّابق وتقسيماته المَنهجيّة ليست جديدة كل الجِدّة، إذا استثنيا المُصطلحات الحديثة المترجمة عن أبحاث اللّسانيين الغربيين، فقد ورد في كتاب (الخصائص) لابن جني (ت392هـ) بحث تحت عنوان (باب في الدّلالة اللّفظيّة والصّناعيّة والمَعنويّة)[16]، يفرق فيه (ابن جني) بين الدّلالات المختلفة للّفظ الواحد باعتبارات ثلاثة مختلفة هي: اللفظيّة والصّناعيّة والمعنويّة، وقصد بها على التّرتيب: المُعجم، والبِنيّة، والقَرائن المُحيطة، ويَضرِب لذلك مثالا بالفعل (قَامَ)، وفيه "دلالة

لفظه على مَصدره، ودلالة بِنائه على زمَانه، ودلالة مَعناه على فَاعِلِه"[17]، والمعنى أنّ الفِعل (قَامَ) فيه معنى (القِيَام) وهو دلالة مُعجميّة، وفيه معنى الحدوث في الزّمن الماضي، وهي دلالة صناعيّة (صرفيّة) تؤخذ من وزنه (فَعَل)، وفيه دلالة على فاعله المذكّر التي تعرف من القرينة المعنويّة (الإسناد).

وقد رتّب (ابن جني) الدّلالات السّابقة بقوله: "فأقواهُنّ الدّلالة اللّفظيّة، ثمّ تليها الصّناعيّة، ثمّ تليها المَعنويّة"[18]، ثم علّل ترجيح الصّناعيّة (الصّرفيّة) على المعنويّة بقوله: "وإنّما كانت الدّلالة الصّناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنّها وإنْ لم تكن صورة يحملها اللّفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق بها، فدخلا بذلك في باب المَعلوم بالمُشاهدة"[19]، وتعليل (ابن جني) عليه مدار التّقعيد اللّغوي من تعليق الأبواب الصّرفيّة بوظائفها المُختلِفة اعتمادا على البِنيّة والوزن الصّرفي.

ولفهم الكلام السّابق علينا أن نرجعُ إلى أمثلة البنى الصّرفيّة الفعليّة في كتاب (الفصيح)، فقد رتّبها (ثعلب) وفق الأبواب الصّرفيّة المعروفة (فعَل، فعُل، فعِل)، ثمّ في عناوين تشير إلى مَعان مُختلفة بسبب اختلاف الباب الصّرفي الذّي تنتمي إليه وهو ما عبّر عنه (ثعلب) حين عَنْون بابا كاملا في فصيحه: (فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى)[20] وباب آخر بعنوان: (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باختلاف المعنى)[21]، وهي أبوابٌ ساقَ تحتها كثيرا من الموادّ المُتّفقة الأصول المُختلفة الأبنيّة والأوزان، وتشمل تلك الأبواب الأنواع الفعليّة المعروفة (المجرّد، الصّحيح، اللازم وأضدادها...)كما ذكرناه سابقا ومن أمثلة ذلك:

- **المجرّد والمزيد:**

-(المثال أ2): نَقِهْتُ الحديثَ مثل فَهِمْتُ؛

-(المثال أ3): نَقَهْتُ من المَرض، أَنْقَهُ فيهما جميعا؛

-(المثال ب1): أَعْتَقْتُ الغُلامَ فَهُوَ مُعْتَقٌ؛

-(المثال ب2): عَتَقَ هُوَ، إذا صَارَ حُرّاً.

في أمثلة المجرّد (أ2) و(أ3)، وكذا امثلة المزيد (ب1) و(ب2) نجد اتفاقا في المادّة المعجميّة (في نوع الأصول وترتيبها)، بينما يؤثّر اختلاف الباب الصّرفي الذّي

تنتمي إليه المادّة في معناها، وهذا يُبيّن تأثر عمليّة التّواصل في اختيار بِنيّة مُعيّنة لمُنشئ الكلام باعتبار المقام والمعنى المراد إبلاغه للمتلقي؛ إذ المتكلّم مُلزَم باختيار الصّيغة بحسب الدّلالة التي يريد من المتلقي أنْ يفهمها عنه، وإلا صار كلاما مُبهماً (إذا استثنينا دلالة المقام) أو الخطأ (إذا اعتبرنا الاتفاق في المستوى اللغوي بين الطّرفين).

•الصّحيح والمعتل:

-(المثال ت1): أَسِيتُ على الشّيء، إذا حَزِنْتُ عليه آسَى أَسىً؛

-(المثال ت2): أَسَوْتُ الجُرحَ وغيرَهُ: إذا أَصْلَحْتُه آسُوهُ أَسْواً.

في المثالين (ت1) و(ت2) فرقين باعتبارين مختلفين؛ فالأوّل هو الفرق في الصّيغة الصّرفيّة، إذ المثال (ت1) من الباب الرّابع (فَعِلَ يَفْعَلُ)، والمثال (ت2) من الباب الأوّل (فَعَلَ يَفْعُلُ)، والأصل أنّ الاختلاف في البِنيّة الصّرفيّة مُؤثّر في الوظيفة –كما سلف ذكره–، وقد ذُكِر سابقا قدرة البنى على الاشتراك والتّبادل في المعاني.

والفرق الثّاني واقع في نوع الاعتلال، فالمثال (ت1) أجوف يائي، والمثال (ت2) أجوف واوي، والأصل أنّ الاختلاف في جنس الحروف –سواءٌ أكانت عِلَلا أم صِحاحا–يؤدّي إلى الاختلاف في المعنى والدّلالة. وخلاصة القول إنّ الفرق الدّلالي بين المثالين يُؤخَذ من اعتبارين مُختلفين؛ من تأثير الصّيغة الصّرفيّة وتأثير العِلّة وهذا الوصف قد لاحظه اللغويون مُبكرا، وجعلوه موجِّها وأداةً في تلقين طُلّاب العربيّة المعاني والدّلالات المُختلِفة لموادّ اللّسان العربي، ومنهم (ثعلب) في فصيحه.

•اللازم والمتعدّي:

-المثال (ث1): رَدُؤَ الشّيءُ فهو رَدِيءٌ؛

-المثال (ث2): رَجُلٌ بَطَلٌ بيِّن البَطَالة، وقد بَطُلَ بُطُولةً؛

-في المثال (ث1): الوزن يُعبِّر عن وظائف مشتركة.

أمّا الوظيفة الأولى فهو كونه علامةً على معنى (الغرائز والطّبائع)، وهو معنىً وظيفي معجمي باعتبارين، (وظيفة صرفيّة–معجميّة)؛ وظيفة صرفيّة باعتبارها وحدة صرفيّة مُستقلّة (مورفيم)، ومعجميّة؛ لأنّ كلّ أفعال الباب تَعارَف النّاس أنّها لا تخرج عن المجال الدّلالي (الغريزة والطّبع). وأمّا الوظيفة الثّانيّة فهي صرفيّة–تركيبيّة

(وظيفة اللُّزوم)، وهي المعبِّرة عن اختصاص الوزن (فَعُلَ) بمورفيم (اللُّزوم)، الذّي له علاقة وطيدةٌ بالمستوى التّركيبي، وههنا فائدتان مهمتان؛ الأولى: هي قدرة المورفيم الصّرفي على الجمع بين وظائف متعدِّدة، وهذا ما يقودنا إلى الفائدة الثّانيّة، وهو أنّ المورفيم واسطة صرفيّة تربط بين مستويات الإنتاج اللِّساني، وهي في المثال هنا (الصّرف –المعجم –التّركيب).

–المثال (ث2) فيه أنّ الصّيغة (فَعُلَ) التي تُمْنَع تركيبيا من نصب المفعول به لا تُمنَع صرفيا من التّعدي إلى أسماء أخرى؛ لأجل دفع مُنتِج الخطاب إلى توضيح قصده، ورفع الإبهام عن كلامه، عند عَدَم المقام التّواصلي المناسب أو قُصوره، ففي مثالنّا تعدّت الصّيغة إلى المصدر (بَطُلَ بُطُولة)، ومن المعلوم أنّ غرض الإتيان بالمصدر هو تأكيد الحقيقة العُرفيّة للفعل أو تبيان النّوع أو تبيان العدد، وهي قرائن دلاليّة مُهمّة أباحتْ الصّيغة الصّرفيّة زيادتها.

–وخلاصة القول إنّ الصّيغة (فَعُلَ) مثال آخر يتّضِح فيه التّظافر بين مستويات اللغة المختلفة في عمليّة الإنتاج الكلامي، وفي ذلك إشارة أخرى إلى تعدّد الوظائف في البنيّة الصّرفيّة، وسبب الاهتمام بهذا الوزن لأنّه أصل في لزوم المجرّد.

•المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

–المثال (أ1): (نُتِجَتِ النّاقةُ تُنتَجُ، ونَتَجَهَا أهلُها)؛ "والنّاتِج في النّاقة بمنزلة القابِلة للمرأة، فتقول: نَتَجْتُ ناقتي، وقَبِلَتُ المرأةَ، فإذا لم تسمّ الفاعل فيهما ضَمَمْت فقلت: نُتِجَتِ النّاقةُ، وقُبِلَتْ المرأةُ"[22]، وهذا الفعل (نَتَجَ) ورد فيه الاستعمالان بالبناء للفاعل وبالبناء لغير الفاعل، وهو المُوافِق للاستعمال الغالب في الخطاب العربي، ولذلك يمكن أن نَعُدّ الوظائف المستنبطة منه هي الوظائف الأصليّة للبنيّة بهذا الاعتبار وقد تعلّق بالمثال ملاحظات، منها: الفرق في صورة البِنيّة عند تحويلها، ومنها التّغير التّركيبي للألفاظ التي تألّفت منها العبارة، ومنها تغيّر المعنى الدّلالي للاسم المرفوع بعدها، وما يهمنا في هذا المقام، هو إمكانيّة توظيف دلالة الفعل في حالتي البناء للفاعل أو للمفعول في ضبط صورته الملحوظة والملفوظة، وهو أقرب طريق تعليمي يحصل به التّفريق بين البنيتين عند المتعلّم في بداياته.

•**الجامد والمُتصرِّف:** وعلاقة الدّلالة بباب الفعل المتصرف تؤخذ من ماهيته، إذ للفعل المتصرّف (دلالة على الحقيقة وزمانها)[23] وهو المقصود في تعريف كثير من الصّرفيين للفعل بأنّه ما دلّ على حدث مُقيّد بالزّمن، وفي ظاهر هذا التّعريف دلالتّان؛ دلالة مُعجَميّة (هي معنى الحدث) ولا تهمُّنا في هذا المبحث، ودلالة زمنيّة وهي التي تحتاج إلى تفصيل وشرح، فمن المعلوم أنّ للبِنيّة الفِعليّة المتصرّفة وظيفة التّمييز الزّمني بين أنواع الفعل المُتصرِّف، وبما أنّ الحديث هنا ذو صلة بالدّلالة فيمكننا أن نقسم الدّلالة المأخوذة من البِنيّة الفعليّة المتصرفة إلى نوعين؛ دلالة أصليّة ودلالة فرعيّة، فمن أمثلة الأولى قول "ثعلب":

-(أ1): (أَرَقْتُ الماء فأنا أُرِيقُهُ، وإذا أمرْتَ قُلتَ: أَرِقْ ماءَك)[24].

-(أ2): (بَرَدَ الماءُ حرارةَ جَوْفي يُبْرِدُهَا، ويُنشَد هذا البيت: وعَطِّلْ قَلُوصِي في الرّكَابِ فَإِنَّها *سَتُبْرِدُ أَكْبَاداً وتُبْكِي بوَاكِيا)[25].

ففي المثال (أ1) اختصاص كل نوع فعلي بِبنِيّة خاصة، فللفعل الماضي بِنيّة خاصّة وللفعل المضارع بِنيّة خاصّة وكذا لفعل الأمر بِنيّة خاصّة، وفي المثال نفسه دلالة بِنيّة (أَرَقْتُ) على الزّمن الماضي، ودلالة (أَرِقْ) على الزّمن المستقبل، وصلاح (أُرِيقُ) للدّلالة على الزّمنين الحاضر والمستقبل[26]، وفي المثال (أ2) اختصاص البِنيّة (تُبْرِدُ) بالفعل المضارع، ودور الحرف (السّين) في تخصيص دلالتّها بالزّمن المستقبل، فإذا جمعنا تحليل المثال الأول إلى تحليل المثال الثّاني وقفنا على النّتائج الآتيّة:

-يمكن تقسيم الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة إلى نوعين؛ دلالة زمنيّة أصليّة واحدة وتختصّ بالفعلين الماضي والأمر، ودلالة زمنيّة أصليّة مُتعدّدة وتختصّ بالفعل المضارع لاحتماله زمنين مختلفين (الحاضر والمستقبل)؛

-الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة المُتعددّة أضعف من جهة الظّهور لاحتمالها لزمنين من جهة، ولتأثُّرها بالقرائن الخارجة عن البِنيّة الصّرفيّة من جهة أخرى[27]؛

-القرائن اللغويّة الخارجة عن البِنيّة الصّرفيّة والتي تُخلِص المضارع للحال أو الاستقبال لا تخرجه عن الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة؛ لأنّه موضوع للدّلالة على الزّمنين أصالة (بقوة الوضع).

ومن أمثلة الدّلالة الفرعيّة قول (ثعلب):

-ب(01): (وَعَدْتُ الرّجلَ خيرا وشرّا، فإذا لم تذكر الشّرَّ قلْتَ: أَوْعَدْتُهُ بكذا وكذا تعني الوَعِيد، وأُنْشِدَ: قَوْمٌ إذا أَوْعَدُوا خَانُوا وَعِيدَهُم *** وإنْ وَعَدُوا أَوْفَوا بِمَا وَعَدُوا)[28].

ففي المثال ب (01)؛ جاء مثال الفعل الماضي بعد أداتين تُفيدان الشّرط (إذا) و(إن) وهما قرينتان لفظيتان، الأولى تُخلِص معنى الحدث للاستقبال، والأخرى تُعلِّقه بوقت مُطلق مُبهَم؛ والحاصل أنّ الصّيغة الصّرفيّة الفعليّة بعدهما فقدت دلالتّها الأصليّة على الزّمن الماضي، وصار الفعلان (أَوْعَدُوا و خَانُوا) في حكم (يُوعِدُون ويَخُونُون)، في حين صار معنى (وَعَدُوا و أَوْفَوا) دالّا على التّجدد والاستمرار، وهنا سؤال وهو إذا كانت دلالة الزّمن تؤخذ من السّياق اللّغوي وحده، فلماذا نعدُّها وظيفة من وظائف الصّيغة الصّرفيّة؟

إذا عدنا إلى الشّاهد الشّعري في المثال السّابق (ب01) وجدنا الغرض منه هو المدح والإشادة، ولا شك أنّ العفو وترك إنفاذ العقوبة عند القدرة مما يُستَجلب به المدح، وأنّ الوفاء بالوعد خير كلّه في أي زمن وقع، وتعظيم المعاني وتفخيمها ممّا يزيّن المدح ويقوّيه، واختيار الصّيغة الصّرفيّة الماضيّة الدّالة على وقوع الفعل وتحقُّقه أبلغ في هذا الموضع من استعمال الصّيغة الصّرفيّة المضارعة لدلالتّها على الاستقبال وهو حدث لمّا يحصُل بعد، ولا تتحقَّق نتيجته إلاّ بعد وقوع سببها.

ونُكتة المسألة ومفتاحها؛ أنّ سبب استعمال صيغة الماضي بدل صيغة المستقبل هو (أنّ الفعل الماضي إذا أُخبِر به عن الفعل المستقبل الذّي لم يوجد بعدُ كان ذلك أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأنّ الفعل الماضي يُعطي من المعنى أنّه قد كان ووُجِد، وإنّما يُفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودها)[29]، بمعنى أنّ الدّلالة الزّمنيّة الجديدة التي أحدثتها القرينة اللفظيّة (إذا)، وإن غيّرت ما يدلُّ عليه المثال الصّرفي أصالة إلا أنّها استندت في الوقت نفسه على الحمل الدّلالي الموجود سلفا في الصّيغة الصّرفيّة الماضيّة، وهو معنى القَطْع والوُجُوب، أي تحقُّق الوقوع، ولذلك جاز لنا عدّ الدّلالة الجديدة إحدى وظائف الصّيغة الصّرفيّة، ولكن لمّا كانت تلك الدّلالة تحتاج إلى قرينة مُساعدة سُمِّيت دلالة فرعيّة

وأمّا كونها زمنيّة فلعدم انفكاك معنى الحدوث وتحقُّقه عن معنى الزّمن الماضي، وقد أشرنا إلى ارتباط ذات البنيّة الفعليّة (التي تحمل معنى ودلالة) بالزّمن، ومن ثمّ حصل التّأثر والتّأثير بين البنى الصّرفيّة المختلفة، وهذا يُحيلنا إلى الشّقّ الثّاني من هذا الفصل وهو الحديث عن وظائف الفعل الجامد.

5. خاتمة: يبدو جليا أنّ علوم اللغة العربيّة تتظافر في مستوياتها المختلفة حين يتعلق الأمر بتمييز النّمط الفصيح للأداء اللغوي العالي، وهو هدف سعى علماء اللغة في كل عصر إلى تحقيقه بما تيسر لديهم من آليات سهلت عليهم حصر مواد اللغة كل حسب فنه وتخصصه قصد حفظ الموروث اللغوي اللفظي والدّلالي، ولا يمكن في هذا الإطار التّغافل عن أي علم من علوم اللسان بدءا بالصّوت وانتهاء بالبلاغة والأساليب، وقد حفل كل علم بالمكانة التي يستحقها بحسب شرف المعلوم وقدره بين بقيّة أبواب العلم، وهنا حظي علم الصّرف بحقّه من الاهتمام والعناية بوصفه جزءا أصيلا من ماهيّة اللّسان العربي، وركنا أساسا في بقائه وتطوره بعد أن كان ولا يزال سرا من الأسرار التي حفظت وتحفظ للّغة العربيّة تميّزها عن غيرها من الالسّنة كونها لغة الاشتقاق، فصنفت كتب الصّرف ومسائله ومعاجم الأبنيّة ووظائفها ودلالاتها.

-اهتم اللغويون بالضّبط الصّوري للألفاظ باعتباره البصمة السّمعيّة والنّطقيّة التي تحفظ للغة وظائفها الأساسيّة وعلى رأسها وظيفة التّواصل؛

-اهتدى اللغويون في وقت مبكر جدا إلى ضرورة العناية بالبنيّة الصّرفيّة لا من جهة تحقيق الوظيفة الإبلاغيّة فحسب ولكن أيضا من جهة المحافظة على دلالات اللفظ المختلفة؛

-لاحظ المصنفون في معاجم الأبنيّة ارتباط الوزن الصّرفي بوظائف اللغة المتنوعة، وبخاصة الوظائف المعجميّة فوضعوا كثيرا من الضّوابط التي تراعي تلك العلاقات القائمة، مثال ذلك ارتباط الوظيفة الصّرفيّة اللزوم ببنى معينة وتحقيقها لدلالات عرفيّة مخصوصة؛

-اقترحوا وسائل تعليميّة تطبيقيّة تيسر على المتعلّمين التّعرف على الأوجه المختلفة، والأداءات اللغويّة المثاليّة في التّعبير، وتحقيق ملكة الفصاحة والبعد عن الخطأ؛

-اهتموا بدور البنيّة الصّرفيّة وقدرتها على اختصار طرق التّعليم من خلال الاستغناء عن الحشو والجمع والتّطويل والتّعقيد، وتعويضها بضوابط صرفيّة قياسيّة تعتمد غالبا على الأبنيّة، وعليه صنفوا المتون المختصرة؛

-تجدر الإشارة إلى ضرورة مراجعة التّراث العربي الصّرفي، والاستفادة من طرق القدماء في تقديم المادّة العلميّة، والتّعرف على الوسائل والسّبل التّعليميّة التي اهتدوا إليها، وكان لها دور محوري في حفظ اللسان العربي، وتلقينه للأجيال التّاليّة، من ذلك ربط المادة اللغويّة بالمثال والشّاهد، ومن ذلك أيضا التّمرين وتكثير التّطبيقات وربطها بالأداء الفعلي في أثناء التّواصل اللغوي العادي، ومن ذلك ترتيب الأبواب وتسلسلها بحيث تقدم المادة اللغويّة بالتّدرج وننتقل بها من الجزئيات على الكليات حتى يتم تصورها واستيعابها.

6-المراجع:

1-المعاجم اللغويّة في ظل دراسات علم اللغة الحديث، محمّد أبو الفرج، درا النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر ط1/1966م.

2-**معاجم** الأبنيّة في اللغة العربيّة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب بيروت (1415هـ-1995م).

3-المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف مصر ط7.

4-الفصيح، أبو العباس ثعلب، تحقيق: صبحي التّميمي، دار الشّهاب باتنة الجزائر.

5-مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو_مصريّة القاهرة 1990م.

6-الخصائص، ابن جني، المكتبة التّوفيقيّة مصر.

7-تصحيح الفصيح، ابن درستويه، تحقيق: محمّد بدوي المختون، المجلس العلى للشؤون الإسلاميّة مصر (1425هـ-2004م).

8-معاني الأبنيّة في العربيّة، فاضل السّامرائي، دار عمار الأردن ط2/(1428هـ-2007م).

9-المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ابن الأثير، درا نهضة مصر للطبع والنّشر القاهرة ط2.

10-شرح الفصيح، الزّمخشري، تحقيق: عبد الله الغامدي، جامعة أم القرى المملكة العربيّة السّعوديّة ط 1416هـ.

7. **هوامش:**

[1]- المعاجم اللغويّة في ظل دراسات علم اللغة الحديث، محمّد أبو الفرج، درا النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر ط1966/1م، ص09.

[2]- معاجم الأبنيّة في اللغة العربيّة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب بيروت (1415هـ-1995م)، ص26 وما بعدها.

[3]- المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف مصر ط7، ص230.

[4]- يراجع الفصيح، أبو العباس ثعلب، تحقيق: صبحي التّميمي، دار الشّهاب باتنة الجزائر مقدّمة التّحقيق ص25-26.

[5]- المصدر نفسه، ص45.

[6]- المصدر نفسه، ص182.

[7]- المصدر نفسه، ص50-51.

[8]- المصدر نفسه، ص47.

[9]- المصدر نفسه، ص111.

[10]- المصدر نفسه، ص50.

[11]- المصدر نفسه، ص49.

[12]- المصدر نفسه، ص49.

[13]- المصدر نفسه، ص53.

[14]- المصدر نفسه، ص47.

[15]- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو_المصريّة القاهرة ط1990/1م ص173.

[16]- يراجع الخصائص، ابن جني، المكتبة التّوفيقيّة مصر، ج3 ص69، 70.

[17]- المصدر نفسه، ج3 ص69.

[18]– المصدر نفسه، ج3 ص69.

[19]– المصدر نفسه، ج3 ص69.

[20]– ثعلب، الفصيح، ص65.

[21]– المصدر نفسه، ص68.

[22]– تصحيح الفصيح، ابن درستويه، تحقيق: محمّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة مصر (1425هـ–2004م)، ص104، شرح الفصيح، الزّمخشري، تحقيق: عبد الله الغامدي، جامعة أم القرى المملكة العربيّة السّعوديّة 1416هـ، ج2 ص117.

[23]– نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدّين الرّازي، نقلا عن معاني الأبنيّة في العربيّة، السّامرائي، دار عمار الأردن ط2/(1428هـ–2007م)، ص 10.

[24]– الفصيح، ثعلب، ص55.

[25]– الفصيح، ثعلب، ص58.

[26]– والحال أرجح من الاستقبال؛ لوجود صيغة خاصّة بالمستقبل، وهي صيغة الفعل الأمر يراجع النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر ط1974/3م، ج1 ص57.

[27]– فمِمّا يُعيِّنه للحال النّفي بالأداة (لا)، وممّا يُعيِّنه للاستقبال حروف تنفيس كالسّين، وقد تكون القرينة معنويّة كالدّلالة المعجميّة لأفعال المقاربة فإنّها تدلّ على الاستقبال إذا تصرّفت في المضارع.

[28]– الفصيح، ثعلب، ص78.

[29] – المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ابن الأثير، درا نهضة مصر للطبع والنّشر القاهرة ط2، ج2 ص185.